

مؤتمر جنيف الدولي 2021
ميثاق الاعتدال ، لبناء دولة ووطن في لبنان
8-9 نوفمبر 2021 - جامعة جنيف - سويسرا

انعقد أمس الاثنين 8 نوفمبر في العاصمة السويسرية ، جنيف ، مؤتمر جنيف الدولي 2021 حول لبنان بعنوان "ميثاق الاعتدال ، لبناء دولة ووطن في لبنان" في قاعة المؤتمرات في جامعة جنيف بمشاركة ممثليات لبنانية حكومية وغير حكومية، سلطة ومعارضة، مرجعيات ومؤسسات ومنظمات وطنية وعربية ودولية (الأمم المتحدة ومنظomas دولية واقليمية محلية)، سفارات وممثليات، منتديات ومراسلون حوارية دولية، منظمات انسانية ووسائل اعلام ، بالإضافة الى مشاركيين من مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية ونقابية ودينية وثقافية وعسكرية انعقد المؤتمر بلغتين، العربية والإنكليزية مع ترجمة فورية.

جلسة الافتتاح

باسكيبة

افتتح المؤتمر بالنشيد الوطني اللبناني ، ثم تحدث ممثل وزارة الخارجية السويسرية السيد فنسان باسكيبة نائب رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوزارة مؤكدا على دور نهج الحوار في استقرار الدول وازدهارها وتطورها، مشيرا إلى دور سويسرا الإنساني في هذا المجال داعيا كل الشعوب إلى سلوك نهج الحوار والقيم الإنسانية وبناء السلام .

فرونتسكا

ثم تحدث السيد ألكسندر كوسنطي، رئيس أركان المنسقية والمستشار السياسي الرئيسي ، ممثلا المنصة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان السيدة يوانا فرونتسكا ، فأبرز التعاون السويسري بين لبنان والأمم المتحدة على المستويات كافة، مشددا على أن الحلول تتطلب وجود مؤسسات دولة فاعلة ذات توجه إصلاحي، مؤكدا أن لبنان في أزمة الشعب اللبناني يعني وهناك حاجة ماسة للحلول. مشيرا إلى أن لبنان بلد ذو إمكانات يستطيع البناء عليها من أجل التعافي ومستقبل أفضل ، وهناك شراكة مستمرة بين لبنان والأمم المتحدة التي تلتزم دعم لبنان وشعبه وسلمه وأمنه واستقراره وتنميته .

عواد

بعدها تحدث رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام، منظم المؤتمر، العميد الدكتور علي عواد الذي قال: "جاءت "انتفاضة العدالة 2019 " في لبنان رد فعل شعبية عامة على سياسات متراكمة فاسدة ومتطرفة أدت إلى ضرب وحدته الوطنية وسيادته وبداية انهيار الدولة والحربيات العامة وحقوق الإنسان". أضاف عواد: "هذا الواقع المأساوي وضع اللبنانيين المعذلين أمام تحدي وطني تاريخي يفرض عليهم وضع رؤية علمية استراتيجية من أجل بناء رأي عام تغييري يعمل إلى جانب قادة الرأي التغييريين ، لأن طوفان قادة الرأي التغييريين دون الارتكاز إلى رأي عام تغييري سليم سيصنع نصف انتفاضة ولن يصل إلا إلى فراغ ، لذلك من الأهمية بمكان أن تبدأ ورشات عمل وطنية على امتداد مساحة الوطن لنشر وترسيخ فكر الاعتدال والمواطنة ، وثقافة القيم الإنسانية ، وثقافة الحوار الصلب ، ثقافة التواصل مع الجميع دون التنازل عن الثوابت أو المساومة عليها، وبالتالي ترسيخ ثقافة الانتفاضة وثقافة الرفض وثقافة الغضب في الضمير العام.

وأكّد عواد : " ان عدم المبادرة الفورية الوضع رؤية علمية سيؤدي الى تحلّل تدريجي لمقومات وجود الدولة وكيان الوطن اللبناني.

ان ميثاق الاعتدال هو مبادرة وطنية مستقلة هادفة تحترم ثوابت الدستور اللبناني. سيكون في رؤية علمية ستوضع بين أياديكم ، رؤية تعمل بالتراث الطويل والنفس الطويل والتضحيات الكبرى . ومن يعتقد أن التغيير - أو بداية التغيير - سيحدث في العام 2022 هو : اما مخطيء في حساباته او واهم او طامح او طامع.

وأشار الى : " أن انعقاد هذا المؤتمر "الوطني-الدولي" هو وضع رؤية استراتيجية من أجل بناء الدولة على قواعد علمية جوهرها أمران متلازمان لاينفّذان :

- أ- بناء منظومة قيم في الضمير العام الوطني.

ب- اجراء اصلاحات بنوية في مؤسسات الدولة على أساس علمية واقعية تطبيقية غير تنظيرية .
وختم عواد : "ان انعقاد هذا المؤتمر في صرح علمي عريق ،جامعة جنيف ، هو تأكيد على موضوعية واستقلالية أهدافه الوطنية اللبنانية".

الجلسة الأولى

دكاش

تحدث في الجلسة الأولى البروفسور سليم دكاش ، رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت حول "مقاربة متقدمة للتربية المدرسية والجامعية من أجل بناء الدولة في لبنان" ، فاكّد على اصلاح بنوي يتمثل في "إعطاء القطاع التربوي المدرسي والمهني والجامعي المقومات المادية والمعنوية لتعزيز العمل" ، مشيراً إلى "تحسين جودة التعليم التي تعكسها مهارات المواطن وأساليب التدريس والتقييم ومؤهلات المعلمين والبرامج و هذا الأمر يستند إلى عناصر أربعة: فلسفة تربوية ، محاسبة واضحة ، استراتيجية متماسكة وخطة عمل متوازنة".

سلام

وفي "دور الإعلام في بناء الدولة والوطن" بحث الأستاذ صلاح سلام ، رئيس تحرير صحيفة اللواء ، مؤكداً ان "كل المحاولات التي جرت منذ ثلاثة عقود على إصلاح أوضاع الإعلام الرسمي لم تنجح بسبب غياب الرؤية الإستراتيجية لمهام ودور الإعلام الرسمي. وثمة عوامل وأسباب عديدة أدت إلى تغيب الإعلام الرسمي أضاف : "ثمة خطط أعدت للنهوض لكنها باعث كلها بالفشل ، لأسباب مالية حيناً، ولاعتبارات سياسية أحياناً كثيرة. وحدّها الوكالة الوطنية للأنباء مازالت على قيد الحياة المهنية".

وختم سلام : " لامجال للخوض في تفاصيل إصلاح الإعلام الرسمي في غياب الإرادة السياسية للنهوض بالمؤسسات الإعلامية للدولة اللبنانية من أجل بناء الدولة والوطن"

كيوان

ثم تحدثت الدكتورة فاديَا كيوان، أستاذة جامعية، المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية - جامعة الدول العربية، وأشارت "إلى ثلاثة ركائز، أسميتها أركان والتي يمكن أن يبني عليها لبنان الدولة ولبنان الوطن من جديد: بناء إدارة عامة حديثة، محترفة، محيدة عن السياسة، بناء حياة سياسية ديمقراطية، وبناء ثقافة وطنية لبنانية عابرة للمكونات كلها متتجاوزة لها".

وبعد أن فندت كيوان الخطة التنفيذية لهذه الركائز أكدت على الزامية "النظر إلى لبنان من زاوية الذاكرة والحنين وليس من خلال ماكينة حاسبة. فالوطن لا يعزز وجوده من خلال ميزان قوى وأحلام قوة فائض القوة. بل يكون ذلك من خلال اعتناق الأمان والكرامة الشخصية والازدهار عبر مشروع الدولة الذي ما زال في بداياته".

في ختام الجلسة الأولى تحدث الدكتور إيلي يشوعي، أستاذ جامعي باحث وخبير اقتصادي، حول اقتصادية لميثاق الاعتدال من أجل بناء دولة في لبنان قائلاً بوجوب : "محاكمة داخلية وخارجية في القضاء للفساد السياسي - المالي بينهم تبييض الأموال والسطو على الأموال العامة والخاصة، إعادة بناء الرأسمال الوطني بواسطة تلزيمات دولية شفافة، مشروع متكملاً للابنرركزية الإدارية والمالية، قانون يضمن استقلالية القضاء و الإدارة عن السياسة ، توزيع عادل للخسائر لا تشمل صغار المودعين و قانون ضريبي عصري مبني على الضرائب الشخصية.

الجلسة الثانية

خليفة

تناول الدكتور عصام خليفة - أستاذ جامعي الرئيس السابق لرابطة الأساتذة المتقربين في الجامعة اللبنانية - في كلمته موضوعاً بعنوان "دفاعاً عن حدود الدولة اللبنانية" فقال : "انطلاقاً من الأهمية القصوى للحدود البرية والبحرية لكل دولة، وانطلاقاً من ضرورة تأمين الوحدة الوطنية بين كل مكونات الشعب اللبناني حول ترسيم هذه الحدود وتبنيتها انطلاقاً من الانقاضيات ذات الصلة على الصعيد الثنائي وعلى الصعيد الدولي ، يجب ان تستحدث الدولة اللبنانية مديرية خاصة للحدود، تحشد فيها خبراء مدنيين وعسكريين في القانون الدولي، والجغرافية، والتاريخ، والمساحة وغيرها. وفي هذه المديرية يتم تجميع كل الوثائق المتعلقة بحدود الدولة اللبنانية المحلية والخارجية، ويجب ان يتم مكتنتها والحفظ عليها. كما يجب تجميع ما يمكن من اجتهادات المحاكم الدولية في موضوع الحدود، وكذلك تجميع كل المؤلفات والدراسات التي يمكن ان تصدر عن موضوع الحدود.

عواد

ثم تحدث العميد الدكتور علي عواد حول موضوع "استراتيجية الأمن القومي اللبناني ، لا حوار ولا دولة ولا وطن من دونها" مبيناً "ان الحوار حول استراتيجية الأمن القومي اللبناني يشكل رؤية علمية واقعية لبناء الدولة القوية المنيعة، يعزز الوحدة الوطنية والسلم الأهلي ويصوّب علاقات لبنان مع محیطه الإقليمي والدولي، هدفه تحقيق الأمن الوطني كما الأمن القومي اللبناني ضد الأخطار الخارجية والداخلية ، وترجمة التزام الدولة حماية النظام السياسي وحق التغيير من خلال القواعد الديمقراطية..

ووضع عواد أجوبة على اربعة أسئلة مشيراً الى (تأكيد أولوية مطافحة دور الجيش اللبناني والقوى الأمنية في تنفيذ استراتيجية الأمن القومي اللبناني دون فرضية شروط خارجية أو داخلية على خلفية تعزيز امكاناتها وإلى عدم الاحتكام إلى السلاح في الداخل بأي شكل من الأشكال".

وختم العميد عواد ب 3 مسلمات : "استراتيجية الأمن القومي اللبناني تمثل انجازا استثنائيا يؤسس لحوار وطني بعيد المدى، الاستماع الى مفهوم "انتفاضة العدالة 2019 " حول هذه الاستراتيجية وتنفيذ مطالبها حول الاصلاحات البنوية، لا حوار ولا دولة ولا وطن من دون البحث في هذه الاستراتيجية في ظل أزمة كيانية هددت وتهدد وستبقى تهدد وجود لبنان ".

ثم سلم العميد عواد نسخا من "ميثاق الاعتدال" الى المؤتمرين والمشاركين والمرجعيات الوطنية والدولية المشاركة باللغات العربية والانكليزية والفرنسية .

جحا

أما السيد شارل جحا ، رئيس مجلس العمل اللبناني في دبي والامارات الشمالية فتحث حول "دور الاغتراب اللبناني في بناء الدولة" ، فقال : "لم تحاول الدولة اللبنانية ان تسأل عن أحوال الاغتراب لا بل كانت تدير ظهرها لكل مطلب أو حق للمغتربين، لا بل وكأنه على المغترب اللبناني واجبات تجاه بلده ووطنه، إنما لا حقوق له كونه مغتربا".

وأضاف جحا : "نحن على قناعة تامة بأن من اوصل الامور الى ما وصلت اليه، لن يتمكن من اعادتها الى نصابها، علينا ان لا نتوقع اي تغيير او اي انماء او اصلاح مع اركان الدولة الحاليين. انطلاقا من هنا، لا بد من تغيير في منهجية عمل الاغتراب ايضا، والانتقال من مرحلة الانفاء إلى مرحلة المشاركة الفعالة، ومن هنا فان الانتخابات التشريعية هي الخطوة الاولى الاساسية للانتقال إلى تلك المرحلة".

وختم : "آن الاوان لوحدة شاملة بهدف الإنقاذ وأن الاوان لامساك بزمام الأمور ، لتغيير مفهوم الاغتراب في القاموس اللبناني" ثم اورد جحا اصلاحات بنوية سترد في توصيات المؤتمر .

سيور

واختتمت الجلسة الثانية بكلمة للسيدة دانا شيد سيور ،متخصصة خبيرة في علوم وشئون الاصلاح الاداري والتخطيط للمؤسسات الحكومية ، حول موضوع "الاصلاح الاداري للمؤسسات الحكومية في لبنان لبناء الدولة" فقالت : " صوت انتفاضة 17 تشرين الثاني 2019 دعا قبل كل شيء إلى حكومة ديمقراطية ينتخبها تخضع لمبدأ المحاسبة، حكومة تحمي الحقوق الفردية". وأكدت سيور على " ضرورة اصلاح بنوي يتمثل في ما يلي : انشاء أو تفعيل دور وحدة مركزية تابعة للحكومة تعمل على تعزيز التنسيق الأفقي في عملية صنع السياسات الحكومية الداخلية والخارجية وتقديم التحاليل والدراسات العلمية والبراين ونشر القرارات ورصد تنفيذها ، وال مباشرة بتصميم وتنفيذ برنامج للتطوير البرلماني، انشاء قاعدة معلومات مركزية لجميع موظفي الدولة ، تشكيل أو تفعيل دور فريق عمل مركزي مهمته تعزيز الامركراتية الادارية على مستوى المحافظات والبلديات والبناء على ما تم انجازه في برنامج الحكومة الالكترونية لاتمام أهدافه، وباجراء تقييم لمعالجة اسباب عدم تفعيل قانون حق الوصول للمعلومات وأخذ الاجراءات الازمة لاتمام تنفيذه بشكل فعال.

في نهاية الجلسة الثانية سلم العميد عواد ، منظم المؤتمر ، نسخا من "ميثاق الاعتدال" الى المرجعيات الوطنية والدولية المشاركة باللغات الرئيسية الثلاث .

الجلسة الثالثة

راضي

افتتحت الجلسة الثالثة بكلمة الدكتورة اليسار راضي،متخصصة خبيرة فيشؤون الصحة العامة في لبنان.مكتب منظمة الصحة العالمية في بيروت حول موضوع :

" نحو العدالة والجودة والاستدامة في قطاع الصحة في لبنان: اقتراحات للإصلاح الصحي " و أكدت على الاصلاح البنوي من خلال برنامج الإصلاح الصحي للبناء على المكاسب في قطاع الصحة بعد النظر في خصوصيات البلد وفي الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية ، ضمان العدالة الصحية والتضامن والأمن الصحي وحقوق الإنسان، الالقاء الذاتي والاستدامة مع دمج الصحة في جميع السياسات. كما يجب أن يكون التركيز على الحكومة والتغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي ". و طرحت د. راضي خطة قصيرة إلى متوسطة الأجل، تماشياً مع هدف التنمية المستدامة.

هایتيان

ثم تحدثت السيدة لوري هایتيان، خبيرة في علوم الطاقة - نفط وغاز - في لبنان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول "اصلاح بنوي لقطاع الطاقة من أجل بناء الدولة في لبنان" وقالت أنه "منذ انتهاء الحرب الأهلية فشلت الحكومات المتتالية من وضع استراتيجية وخطة مستدامة لقطاع الطاقة في البلاد. اعتمدت على تكريس الامر الواقع الموروث من ايام الحرب ونسجت علاقات ومصالح مع المستفيدين من "قطاع المولدات ، ومع السنين، راحت تنهوى المؤسسات ومضي المسؤولون في التحاصل على حتى ضعفت الدولة ووصلت الى الفشل التام".

واضافت "المطلوب اليوم ان تقوم الحكومة اللبنانية بالتركيز على موضوع ترسيم الحدود البحرية وان يكون هناك دور لوزارة الطاقة في التخطيط ووضع الاهداف وانشاً فريق من مفاوضين - تقنيين وقانونيين وديبلوماسيين - قادرین ليتم الحل سريعاً بعيداً عن السياسة ". وأوصت هایتيان بأن تعمل وزارة الطاقة على تطوير استراتيجية الطاقة التي تعتمد على الحكومة الفعالة والتنافسية والحداثة والعدالة الاجتماعية ، والعمل مع وزارة الخارجية والاطراف المعنية لبلورة دبلوماسية الطاقة للبناء عليها لتطوير الشراكات في المنطقة وخارجها، واطلاق ورشة اصلاحات منها انشاء وتطوير الهيئات الناظمة (كهرباء ونفط وغاز) .

قمير

الدكتور فادي قمير، رئيس البرنامج الهيدرولوجي الدولي-اليونسكو، المدير العام السابق للموارد المائية والكهربائية في لبنان، تحدث حول "النهوض البنوي بالقطاع المائي وبناء الدولة في لبنان" ، وبعد ان عرض الواقع المائي المتدهور مشددا على الاصلاح البنوي في هذا المجال أكد بأنه : "يقتضي على لبنان تطبيق الادارة المتكاملة للمياه لتلبية احتياجات المائية وتأمين الأمن الغذائي للأجيال القادمة. كما يقتضي فك ارتباطه مع البحر ليتمكن من تأمين التخزين المائي السطحي والجوفي الوافي كي يتمكن من مواجهة المتغيرات المناخية الشاملة. كذلك يجب على المسؤولين في لبنان ان يعوا كيفية التلازم بين المياه والطاقة والغذاء حفاظاً على البيئة بهدف تطبيق أهداف التنمية المستدامة".

كلاب

واختتمت الجلسة الثالثة بكلمة الدكتورة فيفي كلاب، أستاذة جامعية، متخصصة خبيرة وناشطة وطنية في شؤون البيئة حول "رؤية بيئية للبنان الدولة والوطن" ودعت الى "إعطاء الحفاظ على البيئة صفة المنفعة العامة ن تنفيذ إصلاحات مؤسساتية داخل الوزارة ، اعتماد رؤية شاملة للتنمية المستدامة وإستراتيجية بيئية تحترم مبادئ المحافظة على الموارد الطبيعية تحدد من خلالها الاولويات ، فتح تحقيق شفاف وشامل مع مجلس الانماء والاعمار والاستشاريين والمعاهدين والوزارات المختصة حول الهدر الذي تم وكيفية صرف أموال الصندوق البلدي المستقل ".

وفي نهاية كل جلسة قدم رئيس المركز منظم المؤتمر العميد الدكتور عواد دروغاً تقديرية الى المتحدثين تقديرًا لعطائهم والمشاركة في وضع رؤية اصلاحية من أجل لبنان.